[المذكر والمؤنث]

قوله: (المذكر والمؤنث، المؤنث: ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا والمذكر بخلافه).

عرف المؤنث أولا؛ لأنه وجودى ملكة، والمذكر عدم، وتعريف الأعدام إنما يكون بعد تعريف الملكات.

وأورد النقض بمثل: " زينب "، فإنه مؤنث ولا علامة تأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا، أما لفظا فظاهر، وأما تقديرا فلأنها لو كانت مقدرة لرجعت في التصغير، لكنها لا ترجع.

وأجيب بأنها مقدرة وإنما لم ترجع لمانع هو وجود الحرف الرابع لتنزيله منزلة تاء التأنيث، والذى يدل على أنها مقدرة رجوعها في بعض الرباعي، مثل: " قديدمة " و"وريئة ".

وينبغي أن يحمل قوله: (والمذكر، بخلافه) على المخالفة من كل وجه، بمعنى: أنه لا تلحقه علامة تأنيث لا لفظًا ولا تقديرًا، وإلا لدخل فيه المؤنث.

والتاء من علامات التأنيث أكثر مجالا من البواقي، إذ تأتي على عشرة أنواع:

الأول: وهو أعمها، أن تكون للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة، كـ " ضارب " و "ضاربة ".

الثاني: أن تأتي للفرق بينهما في الاسم، كـ " امرئ " و "امرأة "، ومنه دخولها في العدد.

الثالث: أن تأتي للفرق بين اسم الجنس والواحد منه، كـ " تمر " و " تمرة ".

الرابع: أن تأتي للمبالغة في الصفة، كـ " علامة " و "نسابة ".

الخامس: أن تأتي لتأكيد التأنيث، كـ " ناقة " و "نعجة "، لأنه مؤنث من جهة المعنى.

السادس: أن تأتي لتأكيد تأنيث الجمع، كـ " حجارة " و " صقورة "؛ لأن التكسير يحدث في الاسم تأنيثا.

السابع: أن تدل على النسب عوضا من ياء النسبة، كـ " المهالبة " و " ألأشاعثة ".

الثامن: أن تدخل الأسماء الأعجمية دالة على تعريبها، كـ "جواربه " و " موازجة ".

التاسع: أن تكون للتعويض في الجمع الذى على زنة مفاعيل من بابه، كـ " فرازنة " و " جحاجحة ".

العاشر: أن تكون للفرق بين الواحد والجمع، كـ " بغالة " و "جمالة ".

وأما الألف المقصورة فإنها تكون للتأنيث لا للإلحاق في ثلاثة أبنية: " فعلى "، و"فعلى "، و "فعلى "؛ لامتناع أن يكون في الأصول ما هو على هذا البناء فتكون للإلحاق به.

فالأول يكون اسما وصفة، الاسم مصدرًا، كـ " بشرى "، وغير مصدر، كـ "حزوى "، والصفة نحو: " حبلى ".

والثاني: اسما، كـ " بردى "، وصفة، كـ " جمزى ".

والثالث: اسما فقط، كـ " شعبى ".

ويكون للتأنيث وللإلحاق في بناءين: " فعلى " و "فعلى ".

فالأول: ما كانت فيه للتأنيث أربعة أضرب: اسم عين، كـ " سلمى "، واسم معنى كـ"الدعوى"، ووصف مفرد، كـ " العطشى " وجمع، كـ " الجرحى ". والتي للإلحاق نحو: " أرطى "، و " علقى ".

والثاني: ما ألفه للتأنيث فثلاثة أضرب: اسم عين، كـ " الدفلى "، وجمع، كـ"الحجلى"، ومصدر، كـ " الذكرى ". والتي للإلحاق ضربان: اسم، كـ " معزى "، وصفة، كقولهم: " رجل كميصى ".

والأبنية التي تلحقها الممدودة " فعلى " وهى على ضربين: اسم وصفة.

والاسم على ثلاثة أضرب: اسم عين مفرد، كـ " الصحراء "، وجمع، كـ "الفضاء"، ومصدر كـ "السراء ".

والصفة على ضربين: ما هو تأنيث أفعل، نحو: "سوداء "، وما ليس كذلك نحو: " ديمة هطلاء ".

وقد تجيء في غير ذلك من نحو: " فعلاء " و " فعلاء " و "فاعلاء " و "فاعولا "، و"فعالاء "، و "فعولاء " و "فعللاء" و "فنعلاء "، و" أفعلا " و "فعلاء " و " فعلاء "، ومجموعها اثنا عشر بناء.

حاشية: غير الحقيقي إن كانت في لفظة علامة عرف بها، وإن لم يكن في لفظية علامة عرف إما بالإشارة إليه بالصيغة المؤنثة، كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [الطور:١٤]، وإما بعود الضمير إليه مؤنثا، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس:١]، وإما بلحاق العلامة بفعله، كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة:٢٩]، وإما بلحاق العلامة بصفته، كقوله تعالى: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ [البروج:٥]، أو بحاله، كقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء:٨١]، أو بخبره كقوله(١): [البسيط]

الشَّمْسُ طالِعَةٌ ليسَتْ بكاسِفَةٍ تُبْكِي عليك، نُجُومَ الليلِ والقَمَرا

أو بمصغره، نحو: "دويرة ".

وقوله: (وحكم ظاهر الجمع مطلقًا.. إلى آخره).

يرد النقض بجمع المذكر السالم؛ فإنه إذا أسند الفعل إلى ظاهره لا يجوز إلحاق العلامة؛ لسلامة المفرد فيه، وبقاء علم التذكير، بخلاف جمع التكسير.

وأما جمع المؤنث السالم فبعضهم لا يجيز طرح العلامة فيه؛ لسلامة لفظ الواحد فيه، وبقاء علم التأنيث. وبعضهم يجيز ذلك، ويتمسك بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الممتحنة:١٢] وأجاب الأولون عن الآية: بأن الفاعل هو الموصول نفسه لا الجمع، أي: اللاتي آمن؛ لدخول الألف واللام على اسم الفاعل، وبأنه إنما ساغ ذلك لوجود الفصل بالمفعول الذى هو ضمير المخاطب.

---

(١) البيت لجرير في: شرح ديوانه: ٣٠٤، والعقد الفريد: ٨٨/١، وأمالي المرتضى: ٥٢/١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ٥٢٢/٢، والإفصاح: ١٩٢.